تقدير دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية والبشرية
دراسة مقارنة على الصعيد العالمي

د. نوفل قاسم علي الشهوان
أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد/ رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل–العراق

1. مقدمة

يحظى قطاع السياحة بأهمية متزايدة منذ تسعينات القرن الماضي وذلك للإسهام الذي يقدمه هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي تهتم حكوماتها به، وقد بات هذا القطاع من أكثر القطاعات نمواً في البلدان النامية والمتقدمة وبات يعرف بالصناعة السياحية، لعدة أسباب أبرزها زيادة الناتج المحلي للشركات السياحية وزيادة الدخل القومي بالإيرادات الضرائبية، فضلا عن الإيرادات المباشرة للمرافق السياحية الرسمية المختلفة؛ الآثارية والدينية والرياضية والإعلامية. كما تسهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات وتأمين مصدر مهم للعملة الصعبة[1]، ويمتص قطاعها قدراً مهماً من الأيدي العاملة في قطاع الخدمات والتجارة الداخلية، المكون الرئيس في النشاط الاقتصادي في عصر الخدمات.

وواقع القطاعات السياحية العربية قد لا ينبئ بمثل هذا الدور أو بتلك الإسهامات على الرغم من الرواج الإعلامي للكثير من المناطق السياحية العربية المختلفة في بلاد الشام وبلدان شمال إفريقيا والجزيرة العربية. فقد يكون استثمار تلك المناطق ليس بالقدر الكافي أو ان صناعتها ليست بالكفاءة التي تتوافر عليها دول أخرى في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط كما هو شائع عن اليونان وقبرص وايطاليا ومالتا وتركيا واسبانيا والبرتغال.

تهدف المداخلة إلى "تقدير دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية والبشرية فيها وتقدير مماثل مقارن على الصعيد العالمي لتحديد وجه الاختلاف ووجهته بين أدائها مجموعة لحالها وبين أدائها مع المجاميع العالمية الأخرى" ويتم ذلك من خلال تقديرات علاقات الأداء السياحي مع الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للأداء الاقتصادي ومع أداء التطوير البشري بصورة منفردة أو مع متغيرات أخرى ذات صلة.

[1] احمد طارق محمود الأغا، تطور خدمات السياحة والسفر والأداء الاقتصادي لعينة من الدول النامية، دراسات إقليمية، المجلد6، العدد16، تشرين أول 2009، 461-490

وإذا كانت أهمية السياحة بالنسبة للاقتصادات المختلفة هي بالصورة التي رسمت أبعادها اليوم فان المشكلة الماثلة أمام الدراسة تتلخص في "أن السياحة في معظم البلدان العربية تفتقر إلى السياسات التي تتبنى صناعتها قطاعا حيويا وموردا ضروريا للتنمية الاقتصادية ثقافية القاعدة وقطاعا يساعد في امتصاص البطالة بشتى مستوياتها التعليمية والثقافية" في السياحة والفندقة والسفر والخدمات الأخرى، وبالتالي فهناك مصدر حيوي من مصادر النمو الاقتصادي للبلدان التي تنعم بالمقومات السياحية، ولا يعثر على دور ملموس في أدائها ولا في تطورها.

لذا، تفترض هذه المداخلة "تواضع الإسهام الملموس للقطاع السياحي لمعظم الاقتصادات العربية ومرد ذلك إلى قصور تطوير هذا القطاع من قبل الدولة وقصور استثمار الأفراد فيه"، وبالتالي غياب الدور الطبيعي للسياحة في النشاط الاقتصادي للبلد وفي نموه وفي تنمية المجتمع كذلك.

وللتفصيل، تسلط الدراسة الضوء على أبرز الأعمال السابقة في هذا الصدد للتعريف بطبيعة الاهتمام الاقتصادي بالسياحة، إذ يقتضي تفهم أهمية النشاط السياحي معرفة إسهامه في الاقتصاد انطلاقا من مقولة الإهتمام بالسياحة يعني الإهتمام بالإقتصاد. والسياحة والسفر مفهوما، هما انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لمدد تتراوح بين التنقل خلال يوم واحد إلى الإقامة لعدة أشهر. وإذا كانت السياحة ذلك "النشاط الذي يشبع حاجة السائح من الترفيه والمتعة النفسية أو الثقافية أو العلمية"[2] فهو بذلك يقيس الطلب على الخدمات السياحية مقاسا بعدد السياح أو بالعوائد السياحية في السنة. وهذه بدورها لا تأتي جاهزة بل تتولد من تفاعل العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في مقدمتها خدمات النقل بكافة أنواعه وأشكاله ومستلزمات الإقامة والمنتجات الصناعية والزراعية والاستهلاكية المختلفة.

وحصيلة النشاط الكلي لأعداد السياح والمنشآت السياحية والخدمية تقدم صناعة تسهم بقدر معين في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الجذب السياحي، يتناسب ناتجها ودرجة الاهتمام الاستراتيجي للدولة بالسياحة، كونها الصناعة الوحيدة بلا دخان. ويعني نجاح صناعة السياحة واستمرارها مع تزايد الأماكن السياحية وتحسن خدماتها ازدياد عدد السياح، المؤشر الرئيس على نمو خدمات السياحة وتنميتها بالقدر الذي يزيد من إسهامها بالناتج المحلي الإجمالي إلى جانب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

---

[2] المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار: بناء إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية المستدامة في العراق، بغداد، 2005.

[3] د.فريد إسماعيل أمين السيفو وصالح مؤيد شاكر، الأهمية الإستراتيجية لقطاع النقل وآثاره في رفع وتطوير مناطق الجذب السياحي في سوريا: دراسة اقتصادية إحصائية، دراسات إقليمية، المجلد6، العدد15، تموز 2009، 135-155.

2. التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية

تقوم السياحة على ثلاثة أركان رئيسة، هي:

1- الأماكن والمناطق السياحية: وهي ثروة طبيعية مثلها مثل النفط والخامات الطبيعية الأخرى تشمل، الأماكن الأثرية-التاريخية والدينية والعلمية والصحية والثقافية والعمرانية والترفيهية والخدمية الحديثة المتطورة.

2- البنى التحتية: من طرق وطاقة كهربائية والشبكات الأمنية وشبكات الإتصالات والإسالة والصرف الصحي وقطع الدلالة والخرائط الإعلامية ثم مرافق للنظافة ولسحب المخلفات الاستهلاكية ولصيانة تلك الوسائط والطرق من أجل الاستدامة البيئية.

3- الاستثمارات السياحية: في الفنادق والمجمعات السياحية وشركات النقل والمواصلات وخدمات الإرشاد، وقد تكون استثمارات محلية أو أجنبية مباشرة أو مشتركة وجلها يقوم على مناخ الاستثمارات الطبيعية وتشريعاتها والتي هي جزء من مهام الدولة في البند (2).

وهناك ركن رابع يتوافر وينمو تلقائيا مع الأركان السابقة واستجابة لفرص النشاط السياحي هو الموارد البشرية من الكوادر الهندسية الفنية والخبرات والأيدي العاملة المتخصصة أو المثقفة والعمالة غير الماهرة، تمثل بمجملها فرص العمل والتشغيل لقدر واسع من البطالة.

وللسياحة ثلاثة مستلزمات رئيسة، هي[4]: المعالم والعارضون او المروجون والسياح، وهي على أنواع هي[5]:

- السياحة الترفيهية: وهي أقدم أنواع السياحة واشهرها وتتميز دول حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط بكونها مناطق متميزة للجذب السياحي في الجبال والخضرة والبحار والشواطئ والأنهار والتنوع الطبيعي والبيولوجي فضلاً عن تميزها بالمناخ المعتدل طيلة ايام السنة تساعد على الغوص والصيد والتزلج والتنوع الحيواني والزراعي وهي متاحة في معظم البلدان العربية، وتحظى بأكثر من 75% من حركة السياحة العالمية.
- السياحة الثقافية، وتشمل السياحة بين الآثار والإطلاع على تاريخ الشعوب والأمم والمعالم الشاهدة على حضارات وادي الرافدين ووادي النيل وشمال إفريقيا والأندلس وكذلك الحضارات اليونانية والرومانية وتشغل نحو 10% من أنماط السياحة في العالم متفاعلة مع وسائط العصر في الصحافة والإعلام. مثال ذلك المرتفعات الجبلية في سوريا ولبنان والعراق وجهتي البحر الأحمر والمغرب العربي.

---

[4] منظمة السياحة الليبية، على موقعها: www.libyan-tourismorg/standarditem.espx?1d=836

[5] احمد طارق محمود الأغا، مصدر سابق.

- السياحة الاجتماعية، وهي سياحة شعبية خلال الإجازات للإطلاع على عادات الشعوب وثقافاتها وتقاليدها في المأكل والملبس واللغة والمناسبات الاجتماعية وتحظى باهتمام القادرين على السفر من الأغنياء ومتوسطي الدخل كما في شحات وسوسة في ليبيا.
- السياحة الدينية: وتركز على المناطق المقدسة في كربلاء والنجف والقدس الشريف ودمشق والحرمين الشريفين وتونس والجزائر وفاس والحمراء واشبيلية وقرطبة والقاهرة والقدس الشريف وحلب والرملة السبتين باليمن في مأرب.
- السياحة العلاجية، وخاصة العلاجات الجلدية والمفصلية بالمياه المعدنية والكبريتية والرمال وأشعة الشمس في مدن مثل الموصل وحمص وحماه واربد والمدن الجبلية في لبنان والمغرب وتونس واليمن وشواطئ الإسكندرية وطرابلس والجزائر.
- سياحة متنوعة، مثل: المعارض التجارية والمهرجانات الدولية والسباقات الرياضية والمؤتمرات المختلفة والسياحة الصحراوية في اليمن والامارات العربية المتحدة والصناعات التقليدية وسياحة الواحات والتسوق الالكتروني.

وقد خضعت الخدمات السياحية لبنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات في جولة أوروغواي ولقاء البحرين ومؤتمر الدار البيضاء اقتضت بازالة القيود والحواجز امام حركة التجارة وخدمات السياحة والسفر وتلزم هذه البنود الدول الأعضاء الموقعة عليها باستخدام التقنيات الحديثة المتطورة في الحجوزات والتحوط الأمني وحركة رؤوس الأموال وحركة السياح وتأمين الحصول على مستلزماتهم من تأشيرات وإقامة والاستفادة من الخدمات المتاحة.

تضاعف عدد السياح في العالم ثلاث مرات بين عامي 1963–1979 من 92 إلى 270 مليون سائح[6]، ثم تضاع الرقم الأخير مع نهاية القرن العشرين. ويلاحظ أن السياحة العالمية سجلت رقماً جديداً عام 2006، حسب منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO يربو على 842 مليون قادم بزهاء 4,5 بالمائة زيادة عما سجل لعام 2005 محققة مدفوعات وإيرادات بلغت 682,7 مليار دولار[7]. ونما عدد السياح عام 2008 بنسبة 2 بالمائة عما قبلها (بزيادة 18 مليون سائح) ليصل 922 مليون سائح[8]، وتوقعت المنظمة نموها بسرعة briskly في العقد القادم ليتجاوز 1,6 مليار سائح في العام 2020، ويبين تقرير السياحة التاسع عن قيمة السياحة أنها تساهم

---

[6] د.فريد إسماعيل أمين السيفو وصالح مؤيد شاكر، المصدر السابق، 139.

[7] Gómez, C. Mario, J. Lozano Ibáñez, and J. Rey-Maquieira Palmer, "Environmental and Tourism Policy in a Dynamic Model of an Economy Specialized in Tourism, "Working paper presented at the Conference on Tourism Economics, Palma de Mallorca, May 28–29, held by the Department of Applied Economics, University of the Balearic Islands, Spain, 2004.

[8] حسب منظمة السياحة العالمية، وقد تأثرت السياحة بالأزمة المالية العالمية كباقي القطاعات الاقتصادية غي البلدان المعنية وكان التأثر في العوائد أكثر من تأثر عدد السياح، لم يلبث أن عاودت اتجاهاتها تدريجيا: للتفصيل، ينظر: http://www.unwto.org/index.php.

كصناعة بنحو 8,9 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد سنويا، وتفسر حوالي ثمانية بالمائة من النمو وتدعم تقريبا 240,000 وظيفة سنويا[9] وقدر مجلس السياحة العالمي WTTC إسهام قطاع السياحة والسفر بأنشطة مباشرة وغير مباشرة مشتركة بنحو 10,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و12,2 بالمائة من الصادرات العالمية و9,5 بالمائة من الاستثمار العالمي. أضف لذلك أن صناعة (س&س) حققت عام 2007 زيادة في الإيرادات ما ينيف على 7 تريليونات دولار، ويقدر لهذا الرقم أن يتجاوز 13 تريليون دولار في سنوات العقد القادم[10].

وفي ضوء هذه القيمة الاقتصادية العالمية الكبيرة لصناعة السياحة فان أهميتها ليست غريبة بالنسبة للعديد من البلدان، والنمو المحلي لإسهامات قطاع السياحة في التشغيل وزيادة الدخل القومي والقدرة على تحسين ميزان المدفوعات جعل من قطاع السياحة سائقاً مهماً للنمو وللأزهار Prosperity ونجاحه بين البلدان النامية وبمقدوره أيضاً لعب دور في تخفيض الفقر[11].

ورغم ذلك فهناك العديد من العقبات التي تحول دون ممارسة دوره في التنمية على المستويات المحلية، لذا جاءت مقاييس التنافسية (س&س) TTCI لتأشير الأمور التنظيمية والتجارية المختلفة التي تعمل على المستوى المحلي بصفة عتلات، كما سيلاحظ لتحسين تنافسية السياحة والسفر حول العالم.

والمجتمعات التي وعت هذه المسألة باتت تواقة لحصد المكاسب الاقتصادية من صناعة (س&س) وتبذل الجهود النشطة لتحسين عملها ونموها. وقد تبنت عدة حكومات ومعها كبار رجال الأعمال فكرة الريحية الصناعية طويلة المدى للسياحة التي يمكن تحقيقها فقط بالضرب على ميزان نمو الصناعة مع قدرة التحمل الذي يعرف بالاستدامة البيئيةEnvironmentally Sustainable للسياحة، إذ تناقش المؤشرات المعتمدة فيها التركيز على بؤرة الاستمرارية البيئية[12].

والصناعة السياحية المستدامة هي التي تحسن optimize المزيات السياحية باستخدام الموارد الوطنية بأقل تأثيرات بيئية وثقافية واجتماعية مع تعظيم المنافع للبيئة وللمجتمع. Gomezal al 2004. والسياحة المستدامة ينبغي ان تتضمن دوما إعادة التركيز على سياسات التكييف الوطنية بهدف المحافظة على توازن بين حدود عمل السياحة والتشغيل لكي تؤكد عمليات كل من التغيير المستمر والمراقبة والتخطيط على أن السياحة يمكن إدارتها بشكل جيد. وهذا يتطلب تفكير بعيد المدى (10

---

[9] Sustainable Tourism Development Center, (STDC Mongolia), The Sustainable Tourism: Sustainable Development of Tourism, 2007: http://www.meta-guide.com/mongolia/mn.asp.

[10] المصدر نفسه.

[11] المصدر نفسه، الفصل 101 ص 3.

[12] هناك تفاوت بين المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة السياحة العالمية بصدد الاستدامة البيئية للعمل من أجل رفع دورها في السياحة وتغيير المناخ ويضمنها مصادقة المنتدى على إعلان دافوس. على الموقع:
www.world-turism.org/pdf/pro71046.pdf.

سنوات إلى 20 سنة بالمستقبل) والاعتراف بان التغيير في الغالب هو تغيير تدريجي متراكم وغير قابل للنقض gradual, cumulative and irreversible[13].

كما توجد علاقة وصلات مختلفة بين أنشطة السياحة والفقر تتوزع في ثلاث مسارات[14]: آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة وآثار حركية مستمرة، تمثل الأولى نصف حجم الآثار الكلية إذ يستفيد ثلثي الأسر الفقيرة من القطاع السياحي من المدخولات المتحصلة من عملهم في مجالات الخدمات والتسويق للسياح وتؤثر على معيشتهم بصورة مباشرة. ويتوزع النصف الثاني بين: الآثار الحركية للقطاعات غير السياحية من خلال سلاسل السلع المجهزة للسياحة وكذا الأجور التي ينفقها موظفو السياحة ويستفيد منها الأسر الفقيرة بعامة وضمن الرقع السياحية بخاصة؛ والآثار غير المباشرة للتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد تحدث من خلال الأسواق وأسعار عناصر الإنتاج وتطوير البنى التحتية واستخدام الموارد الطبيعية والمهارات ومشكلات النمو، والتي يستفيد منها كل من القطاع السياحي ذاته ومدخولات العاملين في غير السياحة وكذلك الأسر الفقيرة العاملة في القطاع السياحي وفي خارجه[15]. وقد صور ميتشل وفال هذه التفاعلات في (المخطط-1).

وقد عد عقد تسعينيات القرن العشرين عالميا عقد البحث عن مسارات للتنمية السياحية وأدرجت الخدمات السياحية في تقارير منظمة التجارة الدولية بعد العام 2002 بعد تغير تركيبة السياحة العالمية وتزايد الاهتمام بقطاعها في العقد الحالي لخلق أسواق الخدمات السياحية من أجل التنمية الاقتصادية[16]. وتتضافر تنمية السياحة كصناعة وتحقق النماء والتطور من خلال:

1- تنافسية شركات القطاع الخاص في توفير الخدمات السياحية.
2- شبكات فعالة من الحماية الأمنية والمعلوماتية والإدارات العامة الكفوءة.
3- تنمية وتطوير شبكات النقل وخدماتها الإرشادية.
4- وسائط تسجيل وتوثيق إعلامي وكوادر ترجمة.
5- قوانين عمل ونظم رقابة صارمين تؤمن انتعاش هذه الصناعة.
6- سلع ومنتجات ومقتنيات شعبية وتقنية منتجات محلية وتراثية.

المخطط-1: الصلات المختلفة بين الفقر والسياحة

[13] Sustainable Tourism Development Council, Op. Cit.
[14] Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism, Overseas Development Institute, Working Paper 289, March 2008, London, 8.
[15] Ibid.
[16] Alan Flook, The Changing Structure of International Trade In Tourism Services, Working Paper presented at The WTO Symposium on Tourism Services, 22-23, Feb. Geneva, 2001.

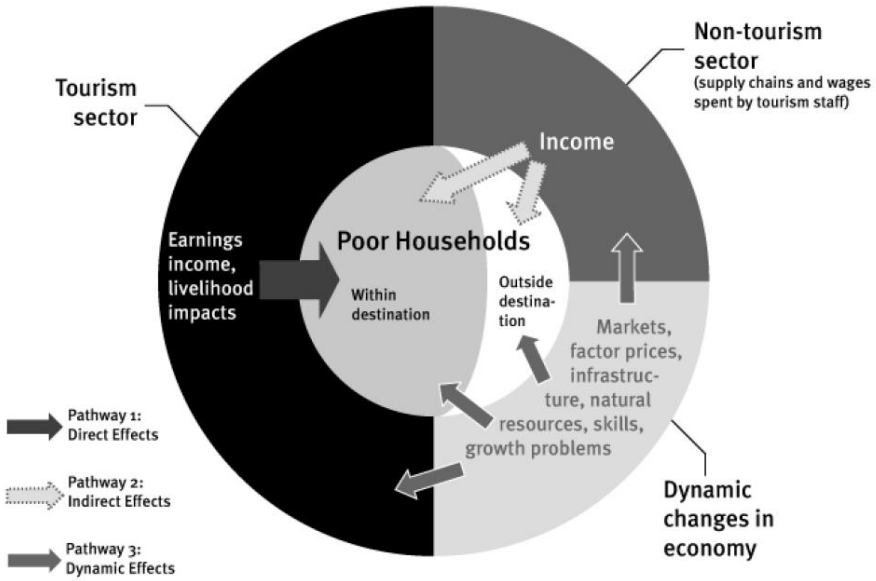

Source: Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism, Overseas Development Institute, Working Paper 289, March 2008, London, 8.

تشغل العوائد السياحية نسباً ملحوظة في حسابات الدخل القومي للعديد من البلدان مثل لبنان وتونس واسبانيا وتركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتمثل مصدراً مهماً للعملات الصعبة Hard Currency وتعديل ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة الدخل القومي لكثير من البلدان التي تتوافر على مناطق جذب سياحي[17]. وهي تحقق نجاحات متميزة في العربية السعودية والأردن وتركيا وتونس واسبانيا ولبنان وسوريا واليمن ولكنها في بلدان مثل العراق ومصر والأراضي الفلسطينية وليبيا والجزائر وعمان وإيران تفتقر إلى العديد من مقومات الصناعة السياحية الكفء التي سبق ذكرها وتحتاج إلى إستراتيجية نهوض ودراسة جادة.

وتستمر النظرة إلى دور السياحة في التنمية الاقتصادية قطاعاً منتجاً للخدمات ودرجة الاهتمام بالثقافة وبالحضارة والتراث فحسب، بل مقياس لما تقدمه من صلات وروابط بينه وبين القطاع المالي من جهة وقطاعات النقل والصناعة وحتى الزراعة من ناحية مقابلة ودوره في الاقتصاد كلا[18].

[17] Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Index 2008: Measuring Key Elements Driving the Sector's Development, Chapter 1.1, In: World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2008, Geneva, Switzerland, 3.

[18] والتغيّر الآني في النظرة بصدد قطاع السياحة بعدّة أشكال في الماضي القريب والمستقبل المتوقع وبعدة طرق للعمل الجماعي او الانفرادي بحسب نتائج أعمال مؤتمر شرم الشيخ 2008 ومؤتمر السياحة والأعمال في سنغافورة 2010:

- The Conference for Middle East & Mediterranean Region, Responding to a Turbulent Economy and a Changing Climate, Sharm el Sheikh, Egypt, November 23 & 24 2008;
- The 2010 International Conference on Business, Economics and Tourism Management (CBETM), Singapore, 26-28 February 2010.

ومعلوم ان الاستثمارات السياحية مضمونة العوائد وتتناسب التنمية السياحية اطراداً مع مستلزمات عديدة، وهذه المستلزمات هي[19]:

- الاستقرار الأمني والاقتصادي، بسبب حساسية الاستثمارات فيها لهذين الجانبين.
- القوانين والتشريعات التي تدلل على مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع والتسهيلات التي تقدمها للقطاع الخاص وللاستثمارات المختلفة لتنميته
- المستوى العلمي والثقافي للمسؤولين عن المرافق السياحية فيها من عاملين ومساهمين وهي مسألة تعنى بتنمية الموارد البشرية تلقائيا اعتماداً على الخبرات والمهارات التي تنتقل غالبا بدون تأهيل أو تدريب سوى المستوى العلمي والمؤهلات الفردية للمرشدين السياحيين.
- البنى التحتية لخدمات الماء والطاقة والاتصالات ومراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع لأسطول النقل وخدمات التقنيات الحديثة ووسائط مثل الهواتف والانترنت.
- التنافسية التي تقدم خدمات نوعية أفضل في الفنادق والمطاعم ونوادي الترفيه وأماكن العبادة وإيصال الثقافة العلمية الصحيحة لعوام الناس وللسياح.
- الصيانة البيئية وتضافر الخطط في البيئة المساعدة على متطلبات السياحة بالعمل في: البنية التحتية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ ومعايير الأمان؛ والأوضاع الصحية؛ وأماكن التسوق؛ وتقليل موسمية الطلب السياحي؛ والمواصلات؛ استخدام ناجح للسياسات السياحية.

أضف إلى تلك المستلزمات مسألة مهمة للمنطقة العربية لما لها من خصوصية، وهي الصلات السياسية والثقافية والاجتماعية بين بلدان المنطقة الواحدة، وبذلك يمكن تصور حجم الخسائر الاقتصادية الناجحة عن قيود التجارية وحريات السفر وحركة رؤوس الأموال بين البلدان العربية، ولذا يفرد لها المبحث القادم.

3. تنمية السياحة العربية

ماذا يعني التعاون العربي في مجال السياحة وفي السياحة البينية المنظمة العربية للسياحة؟ لم تسجل اية هيئة سياحة عربية ظاهرة ملفتة للأنظار على مستوى السياحة العالمية رغم توافرها على الموارد السياحية الطبيعية نسبيا. Arabic tourssm.org/index.plp هناك وفرة في المنظمات والكليات الفندقية ومناسبات التكريم والشهادات الدولية واجتماعات وزراء السياحة ومجالس الأمناء ولجان التنسيق وبرامج القمة العربية وجوائز السياحة، ولكنها في الكم لا في النوع، وليست سوى واجهات شكلية ذات ميزانيات للنفقات والتكاليف التي يتم انفاقها على المناسبات والإعلام والقطاع العام والمسؤولين ويفترض بهذه التكاليف أن توجه لمجالات البنية التحتية للسياحة في كل منها.

[19] Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism, Overseas Development Institute, Working Paper 289, March 2008, London, 8.

فالاستثمار في النشاط السياحي هو استثمار للمناطق السياحية بكل أنواعها سالفة الذكر، وبالإنفاق على بيئات الاستثمار المربحة والنوعية والتنافسية في جذب السياح وتنامي صروح الجذب. ومن معالم البيئات شركات الخطوط الجوية وأساطيل النقل البري والبحري. فالدولة تستثمر في البنى التحتية وفي مناخات الاستثمار الملائمة وفي الأمن والاستقرار وتجني عوائد ضريبية متنامية مع تنامي السياحة على يد الشركات والأعمال والاستثمارات المادية الخاصة، كما تستثمر في التشريعات الشفافة والترويج لقدراتها السياحية كما في بلدان الخليج العربي[20].

وليلاحظ المهتمون أنشطة السياحة العربية على موقع منظمة السياحة العربية[21] إذ كل الدول العربية أعضاء في منظمة السياحة العربية باستثناء الصومال. في الأخبار المنشورة على موقع منظمة العربية للسياحة 67 حدثا، أقل من 10 منها فقط يدور حول الإستثمار الحكومي على المرافق السياحية والباقي عن لقاءات ومناسبات واحتفالات أو استضافات ومنتديات وجوائز ومكافآت، وهي لا تعني عدم تنمية حركة السياحة العربية ولكن في الوقت عينه لا تعني وجود ما يؤشر تقدمها خلال سنة أو سنوات مضت[22].

عربيا، يسمع عن التعاون العربي المشترك في جميع الميادين، فهل هناك تعاون عربي للنهوض بالسياحة؟ في الحقيقة قطاع السياحة قطاع تنافسي ربحي يقوم على الكفاءة في استثمار الأماكن السياحية بيئيا وبنيويا (أمن وخدمات وبنية تحتية) من قبل الدولة لكي تعقبه المشروعات الاستثمارية (الحكومية أو الخاصة أو الأجنبية). ونجح التعاون على الأقل بالمساعد استعادة الإستقراره أو تقديم الخبرات التي تسهم بصورة غير مباشرة بالجذب السياحي في المنطقة العربية! نظم السياحة العربية كانتونات مستقلة الوضع والمصير ويسودها غياب التجانس في غالبية مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية ولا تجتمع الا بالشكليات والرسميات بعيدا عن إسهامات النمو الإقليمي الحقيقي المشترك، بخلاف الاندماج والتكتل والتعاون بين أطراف متجانسة متناغمة يغذي بعضها بعض.

---

[20] مثل مهرجان (أبحر) الذي قدمته العربية السعودية فرصة للاستثمار السياحي ومشروع إعادة بناء جسر (أثري) والمسح السياحي لجزر القمر والاستثمار في السياحة البحرينية.

[21] أخبار المنظمة العربية للسياحة.. (67) خبر، (7) منها حول الإنفاق الحكومي على المرافق السياحية والباقي ست صفحات من العناوين عن لقاءات ومناسبات واحتفالات واستضافات ومنتديات..

[22] هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام: www.arab-api.org/wps/wps0105.htm ولذا تبحث اليمن مثلا التعاون مع منظمة السياحة العالمية لإدارة الأزمات السياحية المرتبطة بالإحداث المهمة والدعم التقني والبحث عن أسواق سياحية لإستدامة التنمية السياحة، وتقترض المملكة المغربية 14 مليون د.ك من صندوق النقد العربي لتمويل مشروع الطريق السريع تطوان–الفنيدق بكلفة 40 مليون د.ك عام 2003 لمدة خمس سنوات لدعم وتطوير حركة النقل السريعة على شبكة الطرق الرئيسية والإسهام في تنمية وتطوير الأجزاء الشمالية من المملكة ودعم السياحة والتنمية الاقتصادية على ساحل البحر الأبيض المتوسط: http://www.arabfund.org/Project-ar/proj451-ar.htm. كما تشهد كليات السياحة والفنادق اجراء دراسات في التكامل السياحي بين دول شرق البحر المتوسط: http://alextourism.net/Mas_T.php . ولكن نمط السياحة العربية البينية وبنسب غير قليلة تخرج عن مفاهيم السياحة، إذ الدور الغائب للمسؤولين في أحدها يفضي إلى تجاوزات اجتماعية باسم السياحة والتنمية الاقتصادية (لاحظ موقع النائب محمد خالد إبراهيم: www.boammar.com/site/content/view/39/11)، بينما تضع إسرائيل إستراتيجيات لاستقطاب السياح وتولي أهمية بالغة للمرافق في مجال السياحة والتنمية الاقتصادية: http://article.wn.com/view/WNAT61ab6d1ec607cab7571338a9be539f34.

كما أن موقع السياحة في الاقتصاد متباينة، فمساهمة قطاع السياحة اليمني في الدخل القومي 2008 نحو 420 مليون دولار أمريكي مشكلاً القطاع الأول بعد النفط، ويستوعب قطاع السياحة فيها نحو 50 ألف عامل بشكل مباشر و90 ألف آخرين بشكل غير مباشر. بينما ترتيبه في اقتصاد مصر بعد قطاع الخدمات والتجارة والزراعة والصناعة، وقد بلغت الاستثمارات العربية في قطاع السياحة المصري 16 مليار جنيه أي ما يقارب 3 مليار دولار في الغردقة وشرم الشيخ ومرسى علم والواحات وغيرها في خطة قصيرة–الأجل تستهدف وصول عدد السائحين إلى 14 مليون سائح في العام 2011 وعدد الغرف الفندقية ربع مليون غرفة ورفع حصة مصر من إجمالي السياحة العالمية إلى مستويات أعلى من 1% الحالي. في حين لم يتجاوز عدد السياح في ليبيا سنة 2008 أكثر من (760) ألف. وقد تجاوز عدد السياح الوافدين إلى لبنان نحو المليون سائح مقابل ثمانون سائحا أوربيا للعراق عام 2008. هذا التفاوت قد يكون أمرا طبيعيا ولكن لا تعرف السياحة البينية مؤشرات يعول عليها والأهم من ذلك وقوع الأماكن السياحية العربية في أسخن منطقة في العالم تقريبا في الأحداث وعدم الاستقرار وبخاصة التي في الشرق الأوسط (12 بلد) على غير ما في شمال إفريقيا (9 بلدان عدا السودان)

على المستوى العربي كذلك، ارتفعت عائدات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونمت بزهاء 12% في 2007 لتصل إلى 2,29 مليار دولار، ولكن السعودية ومصر والإمارات فقط كانت أكبر ثلاث دول متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة وبواقع أكثر من نصف التدفقات الواردة البالغة 45 مليار دولار لعام 2007. وهذه التدفقات منخفضة عن الـ 52 مليار دولار لعام 2006، فهي ليست مستمرة ومتنامية مع أن المنطقة العربية تشهد للسنة الخامسة على التوالي لتحقيق نمو اقتصادي يتجاوز معدله 5%.

على صعيد البنك الدولي، في تقريره "التطورات والآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق لأوسط وشمال أفريقيا 2008" ركز على التكامل الإقليمي من أجل المنافسة العالمية، وهذا التقرير الرابع في سلسلة المراجعات السنوية للمنطقة التي تنادي بحاجة المنطقة للإصلاحات الهيكلية[23]. وفي تقريره للتنمية البشرية 2009 تتربع الدول المتقدمة صدارة سلم مؤشرات التنمية البشرية على قائمة (192) بلد لعام 2007. وقد جاءت اسبانيا بالمرتبة الـ15 و(إسرائيل) بالمرتبة 27 وتركيا بالمرتبة 79. وفيما عدا دول الخليج العربي التي سبقت تركيا في تسلسلها تلاحظ مرتبة لبنان 83 وإيران 88. وتتوالى بقية البلدان العربي في النصف الأدنى من هذه القائمة، فالأردن وتونس 96 و98 على الترتيب

[23] UNDP, Human Development Report 2009, New York, Table G: Human development index trends, 167-170.

والجزائر وسوريا ومصر والمغرب وجزر القمر 104، 107، 123، 130، 139 على الترتيب وبقية الدول العربية في فئة التنمية البشرية المنخفضة.

والصورة ذاتها تلاحظ في أوضاع السياحة الداخلية وترتيبها دوليا في ما عرف بقائمة التنافسية التي يرسمها تقرير مؤشرات التنافسية في السياحة والسفر لعام 2007[24] عن 130 دولة موثقة المعلومات. وإذ تحتل اليونان واسبانيا التسلسلين 22 و23 و(إسرائيل) 35 تأتي تركيا بالمرتبة 54 بينما تقبع كل البلدان العربية في النصف الأدنى من الترتيب العالمي، باستثناء قطر وتونس والامارات العربية والبحرين والأردن (37، 39، 40، 48، 53). إذ أن مصر والمغرب في المرتبتين 66 و67 وعمان 76 والعربية السعودية ولبنان والكويت 82 و83 و85 وسوريا 94 والجزائر وليبيا 102 و104، وموريتانيا 122، فيما العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة غائبة عن عالم التنمية واليمن مغيبة وكذا السودان والصومال مستبعدة. وأعمدة الجداول التي تفاعلت في رسم هذه الصورة يمكن استجلائها من العوامل السياسية والبيئية والبشرية والصحية والأمنية والصناعية، ومنها صناعة السياحة ذاتها وغيرها مما سيأتي تفصيلها بعد قليل.

هذه المؤشرات لا تساعد لا على إستراتيجية تعاون سياحي للنهوض بدور السياحة في مكافحة الفقر أو تخفيض البطالة وإنما في خطط متقاربة الأهداف للمساعدة في تنمية السياحة ذاتها. فقط المساعدات الإنسانية العربية–البينية هي السبيل الأفضل لأي تعاون وتكامل على مستوى الحكومات، أما السياحة وكل باقي الصناعات الإنتاجية والخدمية فنموها يكمن في قبضة المشروعات والشركات الاستثمارية والاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة. ونجاح السياحة رهن نجاح الدول العربية بتلك الإصلاحات وتوفير مناخ الاستثمارات من حرية حركة العمل ورؤوس الأموال وقوانين التنظيم والتكامل الاقتصادي الأقرب للإندماج والبنى التحتية التي تخلق شبكة تواصل وأداء يمكن تقييمه، ولم يتبق الكثير من آمال التنمية وأهدافها ما يعول على النظم الإدارية المحتاجة للإصلاحات أصلا، ولا على مجالسها التشريعية التي تنفق الميزانيات على الخدمات والاستئثار بالقرارات دون تقييم أو مراجعة. فالتعاون ينبغي أن يقوم على الكفاءة في النهوض الاقتصادي والتكامل الذي يقدم اسهاما نوعيا في التنمية العربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصورة في أعلاه تقتضي، من وجهة نظر التنمية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية والبشرية، تقسيم مجموعة بلدان العالم الى فئات رئيسة ثلاث هي: متقدمة وأقل تقدما ونامية، للوقوف على حقيقة العلاقات الاقتصادية في هذا الاتجاه. وغالبية البلدان العربية تقع في الفئة الثانية، ويمكن إجمالها في فئة واحدة لوحدها في تقدير خاص بها.

[24] Jennifer Blanke and Thea Chiesa, Op. Cit., 10-17.

لقد نما الدخل السياحي الأردني عام 2007 بنحو 16% خلال الأشهر السبعة الأولى فيها عن الفترة ذاتها في العام الذي سبقه من 1,338 إلى 1,537 مليار دولار بعد إعلان البتراء ثاني عجائب الدنيا السبع بعد سور الصين العظيم، اذ يعد الدخل السياحي المصدر الأول للدخل القومي وغالبية السياح من الأجانب. والأردن التي يبلغ تعداد سكانها ستة ملايين تجاوز عدد السياح فيها 3,2 مليون سائح عام 2006 وتجاوز عددهم في البحرين 4 مليون وسوريا 3,3 مليون ومصر 8,2 مليون والسعودية 9,1 مليون سائح واليمن 0,3 ونما العدد الكلي الى 41 مليون سائح عام 2006 مقابل 39,2% لعام 2005 بنسبة نمو 3,9%.

4. مؤشرات تنافسية السياحة والسفر العربية

بذل المنتدى الاقتصادي العالمي جهوداً منذ سنوات لتفهم مضمون (س&س) وتنافسيتهما وقياسها حول العالم منذ عام 2006، وقد انطلق الجهد الأول لهذا القياس عام 2008 واستكمل في الطبعة الثانية للدليل 2009 إذ انبثقت تلك الاهتمامات من الأهمية الاقتصادية للسياحة[25].

يتكون دليل تنافسية (س&س) من ثلاثة أطر من المؤشرات التي تم إنشاؤها من (14) مقياس فرعي، ومن خلال التعرف على هذه المقاييس يستدل على أبعاد قطاع (س&س) ومجالات التركيز والإهتمام فيه من قبل الحكومات، وهي كما يأتي:

1- الأطر التنظيمية، وتشمل :القوانين والتشريعات السياسية؛ الاستدامة البيئية؛ الأمن والأمان؛ والصحة والنظافة؛ وأولوية (س&س).
2- بيئة الأعمال والبنية التحتية، وتشمل: بنى النقل الجوي؛ وبنى النقل البري؛ والبنى السياحية؛ وبنى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ التنافسية السعرية لصناعة (س&س).
3- موارد (س&س) البشرية والثقافية والطبيعية، وتشمل: رأس المال البشري؛ والصلة بين السفر والسياحة؛ والموارد الطبيعية؛ والموارد الثقافية.

يشغل الاحتلال الإسرائيلي أعلى مرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالترتيب 35 لكون مواردها البشرية مقيمة جيداً بالمرتبة 20 إلى جانب الصحة والناس المدربين في السياحة والسفر Travel & Tourism (T&T) وكذلك بناها التحتية وخاصة الاتصالات. فبيئتها التنظيمية تعد استقرارا للتنمية (بترتيب 30) مع حقوق ملكية محمية وقيود محدودة على الأجنبية منها. ورغم النظافة والوضع الصحي الجيدين فيها (بترتيب 8) على مستوى العالم لكن يستمر الوضع القلق

[25] اعتمدت الأرقام والتحليلات على معلومات تقرير تنافسية السياحة والسفر 2008 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الفصل الأول لجنيفر بلينك وثي جيسا مؤشرات تنافسية السياحة والسفر 2008: قياس العناصر المفتاحية الدافعة لتنمية القطاع لعام 2007، جنيف، سويسرا 2008، ص ص21-22.

للأمن والأمان فيها أوقعها عند (ترتيب 60) وخاصة فيما يتصل بأعمال العنف والاحتلال ضد المدنيين جعلها عند ترتيب (127) قبل كولومبيا وسريلانكا والنيبال فقط.

تأتي تونس بالمرتبة 39 بتقدير ممتاز لأفضلية السياحة والسفر (س&س) فيها عند المرتبة (8)، المعادلة لما في اسبانيا وسويسرا مع إنفاق حكومي مرتفع على قطاع (س&س) والسبل الفاعلة في التسويق وحضور المحافل السياحية العالمية. وتعد خالية من أعمال العنف والجريمة بترتيب (25) فضلاً عن التنافسية الايجابية في الأسعار بترتيب 13 بالنسبة للفنادق والوقود والضرائب على التذاكر والشحن الجوي ومعها الاهتمام بالنظافة والصحة (75).

وتقع الإمارات العربية المتحدة كذلك في الثلث الأول لترتيب البلدان عند ترتيب (40)، بالرغم من أنها ليست من البلدان الغنية بالموارد السياحية الطبيعية والثقافية ت(108و 90) ترتيباً فأنها تسجل إقبالا جيدا للمسافرين الأجانب ت(6) وبأمن من العنف والجريمة ت(14) وأوضاعها جيدة في تنافسية الأسعار ت(28) رغم ارتفاع الأسعار، هذا يعود إلى ضريبة التذاكر المنخفضة جداً والشحن الجوي وأسعار الوقود، وتسجل بنى تحتية جيدة خاصة الجوية منها ت(5) كما أن الحكومة ترجح أهمية هذا القطاع جداً ت(4) ولذلك تحقق نجاحاً فعالاً في حملات التسوق بالترتيب (الأول) في المنطقة. ولكن القوانين والنظم يمكن تعديلها لدعم أفضل في تنمية قطاع (س&س) وهي عند ت(81) بسبب الملكية الأجنبية.

جاءت مصر الغنية بالإرث التاريخي الثقافي بالمرتبة (6) وتستفيد من التنافسية السعرية بمرتبتها (2) مباشرة بعد اندونيسيا والتي تعزى إلى الأسعار التنافسية الكلية بما فيها أسعار الوقود والفنادق والغرف وضرائب التذاكر والشحن الجوي مع أفضلية في المعارض السياحية الرئيسية. ولكنها بالمقابل تعاني من قصور البنى التحتية وخاصة السياحية ت(79) والاتصالات ت(87). وهناك فرصة لنوعية موارد بشرية للعمل في قطاع (س&س) ت(82) يمكن له أن ينهض بالتنافسية الكلية للبلد.

ويلي مصر المغرب مباشرة بترتيب (67) بعد حصوله على تقييم جيد على موارده الثقافية ت(19) وعلى المواقع الثقافية التراثية العالمية فيه إذ تحبذ الحكومة تنمية القطاع السياحي بقوانينها ونظمها وسياساتها الداعمة لهذه الصناعة ت(40) وبنظام تأشيرة مفضل ومؤشر مباشرة الأعمال فيها، فهي تبذل جهدها لاستدامة هذا القطاع وحماية البيئة الطبيعية والمزيد من التنافسية، ومع خذا هناك جهود ينبغي ان تسخر لمستويات الصحة والنظافة في البلاد ورفع نظام التعليم وتخفيض الفقر وتحسينات على البنى التحتية للنقل والسياحة.

أما الجزائر، فقد بذلت جهوداً طيبة في السنوات الأخيرة لتدعيم التنوع الاقتصادي وصناعة السياحة وفي محاربة أعمال العنف والجريمة ولكنها لازالت تقبع في الثلث الأخير من قائمة التنافسية

العالمية في مجال (س&س) ت(102) وتتقدم على ليبيا ت(104) وموريتانيا (122)، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تواضع إطر (س&س) التنظيمية العامة ت(99) وبطؤ التقدم في تنمية الموارد البشرية والثقافية والطبيعية العاملة في (س&س) ت(98) مع تحسن ملموس في بيئة الأعمال والبنية التحتية لصناعة السياحة ت(93). يستدل من ذلك على أن الأوضاع التنظيمية لا تلقى التحسن اللازم، وقد يكون ذلك لتراجع أفضلية السياحة والسفر ت(118) وتدني التركيز على استدامة البيئة العامة ت(102) كما ذكر، كما أن مؤشرات: الصحة؛ والأمان؛ والقانون بحاجة إلى الارتقاء أكثر ت(81–82–83) لإنجاح التنوع الاقتصادي مع دور القطاع السياحي ومشاريع الخدمات بعامة.

وليبيا، لم يتجاوز عدد السياح فيها عام 2008 أكثر من 760 ألف سائح عمل معهم 271 مرشداً سياحياً وبضعة آلاف من الحرفي في 91 منطقة مخرطة سياحياً و58 منطقة محددة سياحياً ومعهم نحو 5500 عامل ومنظف سياحي. وقد قدر أن متوسط إنفاق السائح الواحد 120 يورو (=150$) باليوم ومتوسط إقامة السائح سبعة أيام ينفق خلالها أكثر من 1000 دولار تسجل دخلاً سياحياً كلياً زهاء 750 مليون دولار ذلك العام.

تتخطى إفريقيا غيرها من المناطق في السياحة وبضعف معدل النمو السياحي العالمي وصولا الى 8,1 بالمائة عام 2006 كان مدفوعا بالنشاط في الصحراء الإفريقية الكبرى 9,4% و5,8% لشمال إفريقيا مقارنة مع 4% لمنطقة الشرق الأوسط[26]. عموما، المناخ السياحي لشمال إفريقيا أفضل مما للشرق الأوسط (وبخاصة حالة العراق)، إذ لا تشهد حركة نزوح قوية كما في جنوب إفريقيا مثلا (الخارطة–2) إلا أن حركة السياحة تشير إلى أن عدد السياح الوافدين إلى المغرب وتونس وحدهما عام 2003 يعد أكثر من نصف العدد الكلي للوافدين من بلدان أوربا إلى قارة إفريقيا بأكملها (الجدول–1)، ولكن الجزائر لا تحظى بأكثر من 2 بالمائة منهم. وبلغت نسبة حركة السياحة لشمال إفريقيا 38,5 بالمائة مجمل ما لإفريقيا عام 2004 (الجدول–2) وهي تقود النمو السياحي فيها.

الجدول–1: السياحة المتجهة للداخل الأفريقي من أكبر الأسواق الأوروبية 2003

ت	البلد	فرنسا	المملكة المتحدة	ألمانيا	ايطاليا	اسبانيا	بلجيكا	هولندا	الكل	% من المجموع
1	تونس	833,989	223,189	488,481	379,773	78,223	132,596	44,490	2,180,741	29.6
2	المغرب	916,147	134,059	129,391	100,001	231,156	80,062	66,486	1,657,302	22.5
3	جنوب افريقيا	127,760	456,468	257,018	49,818	25,597	42,735	120,933	1,080,329	14.7
8	الجزائر	106,042	4,549	7,049	10,571	8,600	3 801	1,525	142,137	2
	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:

المصدر: مختصر من جدول موسع عن:

[26] http://www.unwto.org/newsroom/Releases/2007/january/recordyear.htm.

- ***WTO, Global Development Solutions, Value Chain Analysis for the Tourism Sector in Ethiopia based on WTO statistics, Geneva, 2006, 46.***

الجدول-2: النمو السياحي الأفريقي 1990-2004

International	Tourist Arrivals ('000)			Market Share in Region (2004) (%)					Ave. Annual Growth Rate		
	1990	1995	2000	2004	1990	1995	2000	2004	90-95	95-00	00-04
AFRICA	15,160	20,438	28,154	33,902	100	100	100	100	6.2	6.6	4.75
North Africa	8,398	7,271	10,202	12,791	55.4	35.6	36.2	38.5	-2.8	7	5.8
Central Africa	365	357	665	788	2.4	1.7	2.3	2.4	-0.4	13.3	4.3
East Africa	2,842	4,906	6,600	7,483	18.7	24.0	23.4	22.5	11.5	6.1	3.2
Southern Africa	2,203	5,991	8,235	9,199	14.5	29.3	29.2	27.7	22.1	6.6	2.8
West Africa	1,352	1,913	2,451	2,960	8.9	9.4	8.7	8.9	7.2	5.1	4.8
Cape Verde	24	28	115	157	0.15	0.1	0.4	0.5	3.1	32.7	8.1
Ghana	146	286	399	584*	0.96	1.4	1.4	1.7	14.4	6.9	10
Mali	44	42	86	113	0.29	0.2	0.3	0.3	-0.9	15.4	7.1
Senegal	246	280	389	363	1.6	1.4	1.3	1.1	2.6	6.8	-1.7
The Gambia[1]	51	43	79	90	0.3	0.2	0.3	0.3	-3.0	13.0	3.8

Source: WTO (2005)

Source: Jonathan Mitchell and Jojoh Faal, The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism, Overseas Development Institute, Working Paper 289, March 2008, London,50.

5. تقدير آثار السياحة في التنمية الاقتصادية والبشرية

أولاً: البيانات

جرى استخلاص مؤشر تنافسية (س&س) النهائي لعينة من (130) دولة لسنة 2007 وتم احتساب بياناتها بحسب وفرة المعلومات، وفيما يتصل بإطار عمل الدراسة الحالية اتضح ان خمسة بلدان منها كانت بياناتها تفتقر إلى المؤشرات المقاسة عن دليل التنمية البشرية لعام 2007 في تقرير التنمية البشرية 2009[27].

في دراسة علاقة السياحة بالناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يؤخذ بالحسبان الحالة الثقافية والتعليمية السائدة. وقد لاحظت الدراسة وجود فوارق بين ترتيب البلد بحسب دليل التنمية البشرية وترتيبه بحسب تنافسية (س&س) ولجميع البلدان بدون استثناء، وهذه الفوارق تؤشر فجوة بين الأداء الاقتصادي وبين أداء التطوير البشري. فجرى احتساب الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي للفرد وترتيبه تنازليا مقابل الترتيب التنازلي لتنافسية (س&س) واستخراج مقدار الفجوة الرقمية بين الترتيبين لكل بلد.

ثانيا: المتغيرات

واستنادا لفرضية الدراسة وأهمية رأس المال البشري الذي أكدت عليه الأدبيات الاقتصادية، يفترض نموذج التقدير ظهوره متغيرا إضافيا بعد السياحة، ولصعوبة قياس ذلك عالميا فقد ارتؤي تقريبه بمتغير التعليم في منظومة النشاطات السياحية والاقتصادية بعامة. وتقترح الدراسة أن كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ودليل التنمية البشرية دالة في السياحة المقاس بتنافسية (س&س) وفي

[27] UNDP, Human Development Report 2009, Op. Cit., 170-175

التعليم. كما افترض أن مؤشر فجوة الأداء الاقتصادي–التنمية البشرية يقرب المتغيرات المحذوفة، فضلا عن جودة الحكم، مقياسا للأطر التنظيمية متغيرا رابعا:

$$C7=f(C9, C6, C8, C10) \quad (1),$$
$$C3=f(C9, C6, C8, C10) \quad (2).$$

وكانت متغيرات الدراسة كما يأتي:

المتجه	تعريفه	رمزه في الجداول	في النموذج
C1	دليل التنمية البشرية	HDI	
C2	اسم البلد	COUNTRY	
C3	قيمة مؤشر التنمية البشرية	HDIV	H
C4	نسبة الملتحقين بالتعليم الإجمالي	CGEE	
C5	مقدار الناتج المحلي الإجمالي للفرد	pc GDPI	
C6	مؤشر التعليم	EdI	E
C7	الرقم القياسي الناتج المحلي الإجمالي	GDPI	P
C8	قيمة فجوة الأداء-التنمية	$GDP_{.pc\ rank}$-HDI_{rank}	HP
C9	مؤشر تنافسية (س& س)	TTCI	T
C10	دليل جودة الحكم	GGI	GG
C11	مؤشر نوعية التنظيم	REG. QUAL.	RQ

بافتراض أن الناتج الفردي يتأثر إيجابا بالتنافسية السياحية وبالتعليم والحالة الثقافية وكذلك مستوى التنمية البشرية في كل بلد يتأثر إيجابا بتلك المتغيرات. وأن الفجوة الاقتصادية–البشرية تضم كل المتغيرات الأخرى المحذوفة وتنوب عنها أو تقربهاProxy Variable تمكن السياحة من أن تكون مصدرا متجددا لتخفيض الفقر وامتصاص البطالة. ولتحديد ملامح دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والبشرية عربيا:

1- تقدر الدراسة علاقتي السياحة- الأداء الاقتصادي والسياحة–التنمية البشرية على المستوى العالمي لكل بلدان العينة الـ125مجتمعة،
2- تقدير نموذجي الدراسة على عينة البلدان العربية في علاقات انحدار بسيطة ومتعددة،
3- ولتحديد الاختلافات بين أداء البلدان العربية مجتمعة في عينة لوحدها وأداء جزءً من خارطة الأداء السياحي عالميا عمدت الدراسة إلى تقسيم العينة الى فئات بتصنيفين، سيرد تفصيله بعد قليل.

ويضع التحليل نصبه المشكلة وتتلخص بافتقار السياسات العربية السياحية، سوى بعض الاستثناءات إلى تبنى صناعة السياحة في اقتصاداتها وتنمية هذا القطاع الحيوي مورداً ضرورياً للتنمية الاقتصادية معرفية–القاعدة والثقافة. ولذلك افترض تواضع الإسهام الملموس للقطاع السياحي اقتصادياً مع قصور نموه كما هو سائد لدى الحكومات المختلفة في البلدان المتقدمة والنامية بسواء في ضوء القناعات في الأدبيات المرجعية في هذا المجال. وان اتجاه التقدير القياسي يرسم مسارين: تأثير الأداء السياحي على الناتج المحلي الإجمالي؛ وتأثير الأداء السياحي على التنمية البشرية.

وقد اعتمدت الدراسة مؤشر التنافسية العالمية لقطاع السفر والسياحة TTCI لكل بلد دليلاً على تقدم القطاع السياحي ومقياساً لدرجة الاهتمام به من قبل الحكومات وعد متغيراً مستقلاً في كل من مساري التقدير، مؤكدة أن الأطر التنظيمية وبيئة الأعمال مع البنى التحتية وكذلك الموارد البشرية والثقافية والطبيعية على علاقة كبيرة افتراضاً بالمستوى التعليمي والثقافي السائد لكل بلد يهتم بالسياحة:

ويلاحظ أن المتغيرات الهدفية (P, H) دالة في السياحة والتعليم وهذا النظام من المعادلات يأخذ في الاعتبار الفارق بين مقياس التنمية البشرية ومقياس الأداء الاقتصادي متغيراً مستقلاً في مساري نماذج التقدير.

والمعالجة القياسية لهذا المتغير على درجة من التعقيد بسبب الاختلافات وعدم التجانس المقاييس، فالناتج المحلي الإجمالي للفرد pc GDP لسنة الدراسة 2007 يتراوح بين 74882 دولار في قطر ونحو ذلك في أربعة بلدان أخرى (وهي قيم متطرفة) وتتوالى البقية دون الأربعين ألف دولار للفرد وصولا إلى 298 دولار للفرد في الكونغو. فتم احتساب الرقم القياسي لمتجه المتغير بجعل أرقام الدول منسوبة رقم قياسي للناتج الفردي الذي يزيد عن 40000 دولار على أنه مستوى قياسي واحد وترتيبها بين الواحد الصحيح وما دون ذلك ويجري احتساب الاختلاف بينه وبين مقياس مقياس التنمية البشرية لكل بلد لإستخراج مقدار الفجوة (HP=H-P). وهذا الترتيب (دليل الناتج الفردي مطروحاً منه دليل التنمية البشرية) برسم فجوة موجبة اذا كان الأول أكبر من الثاني وتعني قصور التنمية البشرية قياساً بمستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو فجوة سالبة إذا كان أصغر منه وتعني تحقيق متوسط تنمية بشرية تتجاوز متوسط ناتج البلد للفرد الواحد، وبذا فالفجوة السالبة تؤشر اتجاه جيدا في هذه الحالة.

خمسة بلدان من عينة تقرير التنافسية السياحية الـ(130) لم تكن مؤشراتها التنافسية مدرجة على جداول التنمية البشرية فتم استبعادها واعتمدت عينة الدراسة بحجم (125) مشاهدة في التقدير، وتم اعتماد تصنيف دليل التنمية البشرية للبلدان ذاته والاكتفاء وبأربعة فئات فقط لأغراض التقدير، هي: فئة عالية التنمية البشرية جداً VHHDI تبدأ قيمة الدليل فيها 0.0900 فأعلى؛ وفئة مرتفعة التنمية البشرية HHDI تتراوح قيمة الدليل فيها بين 0.800 و0.899؛ وفئة جيدة التنمية البشرية MHDI بين 0.700 و0.799؛ وفئتان (متوسطة وضعيفة التنمية البشرية تم دمجهما في فئة واحدة LHDI قيمتها 0.699 فأدنى (التوزيع بالخارطة–1).

كذلك لوحظ أن مقياس التنافسية للسياحة والسفر (TTCI) المتدرج بين الصفر وسبع درجات وأن المقاسة فعلاً لبلدان التقرير العالمي بين 2,48 درجة و6,65 درجة، فاعتمدت ثلاث فئات للتقسيم، هي: تنافسية منخفضة LTT بين 2,48–3,5 وتنافسية متوسطة MTT بين 3,51–4,50 وتنافسية

مرتفعة HTT بين4,51–5,65 بحسب علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويمكن تلخيص نتائج التقدير في الفقرات الآتية.

ثالثاً: تقديرات السياحة والأداء الاقتصادي والتنمية البشرية عربياً

وجدت الدراسة تأثيرا ايجابياً مهماً (معنوي إحصائيا) للسياحة في الأداء الاقتصادي وفي التنمية البشرية للعينة الكلية، والاتجاهات ذاتها بالنسبة للتعليم فيهما، الأمر الذي يدعم تماماً القناعات بأهمية قطاع السياحة لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. وعلى الرغم من انتظام السياحة بالمرتبة الثانية بعد التعليم من حيث حجم التأثير وقوته وأهميته إلا أن المقطع الثابت لكل معادلات الانحدار والذي يقيس الجزء التنبؤي Predictor من المتغيرات الهدفية: الناتج المحلي الاجمالي؛ والتنمية البشرية في ظل العلاقة مع السياحة كان سالباً، اي أن قيمته تقع تحت المحور الصادي في (المخطط–2)، في حين كان موجباً بالنسبة للتعليم.

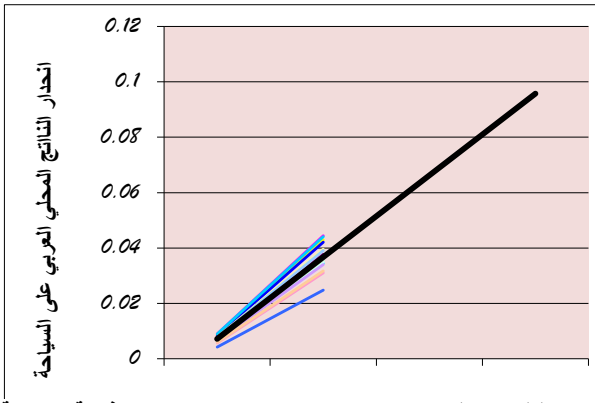

المخطط-2: خط انحدار الناتج المحلي الإجمالي على التنافسية السياحة للبلدان العربية 2007

لهذه الحالة مضامين عدة، مفادها أن للسياحة والسفر تأثير ايجابي فعلي مهم على الناتج المحلي ومن ثم على الدخل القومي وتخفيض الفقر وكذلك في التنمية البشرية ولكن هذا التأثير لا يسهم ايجاباً بالنمو الاقتصادي أو الازدهار إلا بعد زيادة مستوى الناتج الفردي والتطوير البشري بما يعادل المقدار السالب من المقطع التنبؤي وهو نحو 17,1% من المتوسط العام لدليل الناتج المحلي و17,2% لدليل التنمية البشرية النموذجين 1و2 من (الجدول–3). وهذه صورة عامة على الصعيد الدولي ولا تقترح شيء لبلد ما، ولذلك سيركز التحليل القادم على العلاقات المقدرة للبلدان العربية.

مع السماح لمتغيري الدراسة، السياحة والتعليم معاً في النموذج المقدر لعينة البلدان العربية التي ضمت سبعة عشر بلدا[28] فإن تأثير التعليم يطغى على السياحة تأثيراً وأهمية وحتى اتجاهاً، إذ تختفي العلاقة الايجابية للسياحة مما يدل على أن هذا القطاع لازال في مستهل دوره و بداية نشاطه على

[28] مجموعة البلدان العربية باستثناء العراق واليمن والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

المستوى الاقتصادي الكلي مقارنة مع علاقته عالميا بوصفه صناعة في الاسهام بالأداء الاقتصادي وبالتنمية البشرية أو ربما أن مقياس التعليم لا يقرب رأس المال البشري توصيفاً.

وأظهر تقدير متغير الثقافة العامة مقربا بنسبة إجمالي الملتحقين بالمراحل الدراسية اجمالاً محفوفا بمشكلة قياسية تمثلت بالارتباط الخطي المتعدد مع متغير التعليم في النماذج 1 و2 و4 و6 من كل من (الجدولين 4 و5)، فجرى استبعاده لسوء توصيف المتغير ربما. واللافت للإنتباه ظهور الدور السالب والمعنوي احصائياً لفجوة الأداء–التنمية البشرية متغيراً مستقلا مع التعليم والسياحة (متغيراً رابعا مع متغير الثقافة أو ثالثا بدونه) في التأثير على الأداء وعلى التنمية البشرية (النموذج 3 في الجدولين 4و5)، وتختفي أهميتها بغياب التعليم كما في النموذجين الأخيرين من كلا الجدولين.

إن فجوة الأداء–التنمية تفقد أهميتها في حال غياب أثر التعليم ولهذا أكثر من مضمون:

– للتعليم دور حيوي تفقد السياحة أهميتها معه في الاقتصاد وهذه الصورة تقترح الاهتمام أكثر بواقع القطاع السياحي لرفع إسهامه أسوة لما هو سائد عالمياً (كما سنرى بعد قليل).

– لفجوة الأداء–التنمية تأثير غير مهم وغير مؤكد الاتجاه سلبا أو ايجابا مع تضمن النموذج للتعليم، والحالة ذاتها عالمياً، (قيمة الوسط الحسابي لقيم هذا المتغير موجبة).

– وجود متغير فجوة الأداء–التنمية البشرية وآثارها غير المؤكدة يزيد من تأثير تنافسية (س&س) الايجابي حجماً وأهمية (في النموذج 7) على الناتج، وحجماً فقط على التنمية البشرية ذاتها (في النموذج 8) من الجدولين المشار اليهما.

في الواقع، يبقى الدور الايجابي للسياحة في بناء الناتج المحلي وفي زيادة التنمية البشرية مع بقاء المقطع التنبؤي للمتغيرات الهدفية سالباً والاقتصادات العربية أمام فرصة لتحويله إلى الموجب بتطوير قطاع السياحة في النمو الاقتصادي، وباهتمام أوسع واكبر في صناعة السياحة ودعمها قطاعاً ومصدراً للنمو وللتقدم.

ومع السماح لمقياس جودة الحكم وأهميته الضمنية للسياحة بالنسبة للناتج وللتنمية البشرية لم تحصل الدراسة على آثار مهمة تذكر، ولكن تفصيل هذا المؤشر الى مكوناته السبع الرئيسية، مثل: حكم القانون والاستقرار السياسي وضبط الفساد وغيرها رصدت الدراسة تأثير معنوي لمؤشر النوعية التنظيمية فقط وعلاقة ايجابية إلى جانب السياحة في تأثيرها على تكوين الناتج المحلي الإجمالي في حين لم يتأكد الدور المشترك إحصائيا في تأثيرهما على التنمية البشرية. هذا يعني أن لنوعية الأوضاع التنظيمية للبلاد العربية دور في نشوء قطاع (س&س) وتناميه وتنامي دوره في أدائها الاقتصادي بتأثير ايجابي ومهم كم يلاحظ من النموذج (9) في (الجدول–4).

رابعاً: تقديرات السياحة والأداء الاقتصادي والتنمية البشرية عالمياً

يركز التحليل هنا على المتغير الهدفي الأول، الناتج المحلي الإجمالي، ثم على الثاني، التنمية البشرية بتقدير منفصل.

أ- الصورة على المستوى الدولي تختلف عن ذلك، إذ تتفاعل تماماً آثار التعليم مع التنافسية السياحية وكذلك فجوة الأداء-التنمية البشرية على الناتج المحلي الإجمالي كما في (الجدول-6). وخلاصة التقدير القياسي في عينات التقسيم الأول مع الناتج تلازمت المتغيرات الثلاث: التنافسية السياحية ومؤشر الحالة التعليمية مع فجوة الأداء- التنمية البشرية بآثار ايجابية معنويا وبتقديرات محسومة المقادير في الانحدارات المتعددة للفئات الأربع للبلدان (تنمية بشرية مرتفعة جدا، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة)، إذ أن بيتا المعيارية المقدرة في هذه النماذج هي (0.000) أو قريبة من ذلك تفصيلاً وإجمالا كذلك (لاحظ النماذج 2 و3 و4 و5 من الجدول-6)، والملاحظة الوحيدة أن حد المقطع للنموذج 1 فقط كان سالبا ولكن غير معنوي في العينات المصنفة ولكنه معنوي في العينة الإجمالية فقط:

$$HDIV_i = -0.122 + 0.0867\,TTCI_i + 0.659\,EdI_i - 0.000736\,GDP.pc - HDI_i$$
$$(-4.65) \qquad (10.77) \qquad (17.52) \quad (-2.33)$$
$$N = 125, \quad S.E. = 0.04617 \quad R^2 = 91.7\% \quad R\text{-}Sq(adj) = 91.5\%$$

كما أن معامل تحديد الارتباط (ومعامل التحديد المعدل لحجم العينة) مرتفعا في النموذج التقديري لعينة البلدان الكلية (يتجاوز 90%) ولكنه متوسط لفئة التنمية البشرية الضعيفة (74%) وضعيف في انحدارات الفئات الأخرى؛ تنمية بشرية مرتفعة جدا ومرتفعة ومتوسطة)، ما يدلل، من بين أمور أخرى تناغم الاتجاه العالمي بصورة مشتركة وتفاوت التوافق هبوطا كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية وانخفض الإهتمام به، وفي هذه الحالة تكون التنافسية السياحية أكثر أهمية للبلدان النامية منها للبلدان المتقدمة.

ب. مع الناتج المحلي الإجمالي (الجدول-7)، الصورة ذاتها تقريبا للمتغيرات التوضيحية الثلاث، ولكن:

- معامل تحديد الإرتباط مرتفع للعينة الكلية (87,7%) وضعيف عند كل من العينات المصنفة (بالفئات الفرعية) بحسب فئة التنافسية، مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، مؤكدا الاتجاه العام السابق؛
- حد المقطع سالب في كل التقديرات وهو معنوي في العينة الكلية والفئة المتوسطة، وغير معنوي في فئتي التنافسية المرتفعة والمنخفضة؛
- تأكدت معنوية التأثير السلبي لفجوة الأداء-التنمية في كل التقديرات بخلاف الحالة مع التنمية البشرية قبل قليل:

$$GDPI_i = -0.411 + 0.155\,TTCI_i + 0.627\,EdI_i - 0.00415\,AH_i$$
$$(-10.31)\quad (12.71)\qquad (10.29)\qquad (-8.66)$$
$$N = 124,\quad S.E = 0.07011,\quad R^2 = 87.7\%,\quad F = 288.8$$

وتقترح هذه الصورة إفراد دراسة خاصة بها من قبل المهتمين في الاقتصادات المتقدمة.

6. الخاتمة

بالرغم من أن السياحة تجلب الملايين من الزوار يوميا وتضيف ناتجا محليا سنويا جيدا وأحيانا مهما بلغة الإقتصاد لها تأثيرات إيجابية على الدخل الفردي والمستوى الثقافي والموارد المالية ولكنها لا تخلو من مشكلات وآثار سلبية على كل من المجتمع والبيئة[29]. فتختلط التقاليد العربية العالية الموروثة منذ قرون بأنماط هجينة وتتسرع وتائر تغلغلها وايلافها بين أفراد المجتمع وبهدم القيم التي تميز بها العرب المسلمون على سائر الأمم، وفي ذلك شواهد مسجلة تطرح، من بين العديد من الأمور أسبقية الوعي السياحة الرصين والبناء، زد على ذلك انبعاث ثاني أوكسيد الكربون والحوادث[30] وغيرها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات لعل أبرزها ما يأتي:

1) إن وضع السياحة العربية أشبه بحالة التنمية الاقتصادية العربية وجزء من كل لا يخرج عن طبيعة النظام العربي الإقليمي ذات الوتيرة القريبة من الاتجاه المتوسط على خارطة التنمية العالمية منذ عقود والتي تهبط أحيانا دون ذلك. وما لم يطرأ على تلك الطبيعة انفلات جوهري من هوينا التحولات في عالم سريع التغير معرفي القاعدة تنافسي الكفاءة في الاقتصاد والتطور فإن المؤشرات الايجابية للاقتصادات العربية وبضمنها السياحة، ستبتعد عن الاتجاه المتوسط وقد تتخلف وراء إفريقيا وأمريكا اللاتينية في غضون عقد واحد من الزمان.

2) تشهد السياحة العربية منذ سنوات تقلبات بين الانتعاش والتراجع لعدة أسباب، في مقدمتها غياب الحدود الواضحة بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي، حتى

[29] Stockholm Environment Institute, Stepping towards a low carbon future: development and application of a tourism foot printing tool in the South West, University of York, Feb. 2009, on: www.sei.se

[30] للمزيد والتفصيل بهذا الصدد، ينظر المصدر نفسه.

لو قامت صناعة سياحية عربية فان الأسباب الأخرى مثل النقص المستمر في الاستثمارات العامة وبخاصة في البنى التحتية مع مشكلات المياه والتصحر وبطؤ ثقافتي البيئة والتعامل مع الثروات السياحية التاريخية والطبيعية والدينية والترفيهية، سوف لا تساعد على نجاح التنمية السياحية المستدامة.

3) تشير مؤشرات التنافسية السياحية العربية أن كفة السنوات القادمة ستكون لصالح بلدان شمال إفريقيا أكثر مما هي لبلدان الشرق الأوسط (باستثناء بلدان الخليج العربي) لأن حالة غياب الاستقرار السياسي والأمني هي السائدة سابقا ولاحقا.

4) تؤكد نتائج التقدير للدراسة القناعات المطروحة بأهمية قطاع السياحة لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية بالنسبة للبلدان العربية ولكن تأثيرها لا يسهم ايجاباً في النمو الاقتصادي ومن ثم في الازدهار إلا بعد تحسن أفضل في متوسط الناتج الفردي وتحسن مؤشرات التنمية البشرية أكثر، والاقتصادات العربية أمام فرصة لصناعة السياحة ودعمها قطاعاً ومصدراً للنمو وللتقدم، والحالات مع التعليم أفضل بكثير.

5) لم يعثر على تأثير يذكر لمؤشر جودة الحكم السائدة ولا لمكوناته السبع سوى ما رصدته الدراسة من تأثير ايجابي معنوي لمؤشر النوعية التنظيمية إلى جانب السياحة في تأثيرها على الناتج الفردي والتنمية البشرية، ما يقترح أهمية الإطار التنظيمي الذي اعتمده تقرير التنافسية السياحية في بناء دليله، زد على ذلك ضرورة رفع قيم المؤشرات الفرعية لجودة الحكم ذات الصلة بتنمية السياحة واختبارها على مستوى البلد الواحد.

6) على المستوى الدولي كانت الصورة واضحة تماما، مؤكدة الأهمية الاحصائية لتأثيرات كل من: التنافسية السياحية؛ ورأس المال البشري (مقياس التعليم)؛ وفجوة الأداء–التنمية البشرية وكانت تفاعلاتها مهمة جداً على الأداء الاقتصادي وعلى التنمية البشرية وبتقديرات محسومة تماماً في العلاقات البسيطة والمتعددة.

7) يجمع الاتجاه العالمي على تزايد أهمية السياحة للاقتصاد ولكن اتجاه هذه الأهمية يتناسب عكسيا مع ارتفاع مستوى التنمية البشرية وبالتالي فإن السياحة، على ما يبدو من نتائج هذه الدراسة أكثر أهمية للبلدان النامية منها للبلدان المتقدمة مصدرا للنمو ولتقليل الفقر والبطالة، وهذا ما لوحظ بتركز الدراسات والنشريات والمؤتمرات وغير ذلك في البلدان الأقل نموا أكثر مما لدى النامية منها وهكذا للأخيرة بالنسبة للأكثر نموا. وبالتالي فان النمو السياحي المتوقع سيكون الجزء الأكبر منه من نصيب البلدان النامية.

8) وأخيرا، فان اسهامات البلدان العربية في سياق تصنيفاتها المختلفة وهي موزعة مع البلدان النامية بحسب التنمية البشرية التي تنتمي اليها أو بحسب التنافسية السياحية تسجل توجهات دولية في التأثير

الناتج المحلي الإجمالي أكثر تواترا وتناغما مما هي مصنفة كمجموعة واحدة لحالها، وبالتالي يمكن تحقيق إسهامات للسياحة على التنمية الاقتصادية في سياق التنافسية العالمية والاندماج بالسوق السياحية العالمية أجدر وأفضل من التعاون أو التكامل البيني بينها، والكلام ذاته يقال من وجهة نظر التصنيف حسب انخراطها ضمن فئات التنمية البشرية.

ملحق جداول التقدير القياسية والخرائط

الجدول-3: تقدير الانحدار البسيط للتنمية البشرية وللأداء الاقتصادي على السياحة وعلى التعليم في البلدان العربية 2007 (n=17)

أ. السياحة

1. HDIV = - 0.172 + 0.242 TTCI
T: (-0.74) (3.90)
S = 0.1257 R-Sq = 50.3% R-Sq(adj) = 47.0%

2. GDP = - 0.171 + 0.240 TTCI
T: (-0.56) (2.94)
S = 0.1656 R-Sq = 36.5% R-Sq(adj) = 32.2%

ب. التعليم

3. HDIV = 0.0859 + 0.887 EdI
T: (2.07) (15.77)
S = 0.04254 R-Sq = 94.3% R-Sq(adj) = 93.9%

4. GDP = 0.0509 + 0.927 EdI
T: (0.51) (6.87)
S = 0.1021 R-Sq = 75.9% R-Sq(adj) = 74.3%

الجدول-4: آثار السياحة والتعليم وفجوة الأداء-التنمية على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية 2007

Regression Analysis: GDP versus TTCI; EdI; CGEE; GDP.pc-HDIr (n=17)

1. GDP = - 0.057 - 0.0149 TTCI + 1.04 EdI - 0.00007 CGEE - 0.00773 GDP.pc-HDIr
T: (-0.5) (-0.36) (4.72) (-0.03) (-5.67)
S = 0.05877 R-Sq = 93.6% R-Sq(adj) = 91.5%

2. GDP = 0.065 + 0.0064 TTCI + 1.13 EdI - 0.00270 CGEE
T: (0.32) (0.08) (2.81) (-0.59)
S = 0.1082 R-Sq = 76.5% R-Sq(adj) = 71.1%

3. GDP = - 0.057 - 0.0151 TTCI + 1.03 EdI - 0.00774 GDP.pc-HDIr
T: (-0.53) (-0.39) (9.80) (-6.00)
S = 0.05646 R-Sq = 93.6% R-Sq(adj) = 92.1%

4. GDP = - 0.172 + 0.0215 TTCI + 0.0103 CGEE - 0.00824 GDP.pc-HDIr
T: (-0.95) (0.33) (5.02) (-3.73)
S = 0.09545 R-Sq = 81.7% R-Sq(adj) = 77.5%

5. GDP = 0.053 - 0.0008 TTCI + 0.929 EdI
T: (0.26) (-0.01) (4.78)
S = 0.1057 R-Sq = 75.9% R-Sq(adj) = 72.4%

6. GDP = - 0.052 + 0.0480 TTCI + 0.00854 CGEE
T: (-0.21) (0.53) (3.08)
S = 0.1323 R-Sq = 62.2% R-Sq(adj) = 56.8%

7. GDP = - 0.270 + 0.249 TTCI - 0.00568 GDP.pc-HDIr
T: (-0.91) (3.19) (-1.60)

8. GDP = - 0.171 + 0.240 TTCI
T: (-0.56) (2.94)
S = 0.1656 R-Sq = 36.5% R-Sq(adj) = 32.2%

الجدول-5: آثار السياحة والتعليم وفجوة الأداء-التنمية على التنمية البشرية في البلدان العربية 2007

Regression Analysis: HDIV versus TTCI; EdI; CGEE; GDP.pc-HDIr (n=17)

1. HDIV = - 0.0053 + 0.0185 TTCI + 0.901 EdI - 0.00027 CGEE -0.00271GDP.pc-HDIr
T: (-0.09) (0.85) (7.75) (-0.20) (-3.75)
S = 0.03113 R-Sq = 97.6% R-Sq(adj) = 96.7%

2. HDIV = 0.0375 + 0.0260 TTCI + 0.935 EdI - 0.00119 CGEE
T: (0.45) (0.85) (5.70) (-0.64)
S = 0.04407 R-Sq = 94.7% R-Sq(adj) = 93.5%

3. HDIV = - 0.0069 + 0.0178 TTCI + 0.881 EdI - 0.00274 GDP.pc-HDIr
T: (-0.12) (0.86) (15.78) (-4.00)
S = 0.02996 R-Sq = 97.6% R-Sq(adj) = 97.0%

4. HDIV = - 0.105 + 0.0502 TTCI + 0.00875 CGEE - 0.00315 GDP.pc-HDIr
T: (-0.76) (1.00) (5.55) (-1.86)
S = 0.07326 R-Sq = 85.4% R-Sq(adj) = 82.0%

5. HDIV = 0.0321 + 0.0228 TTCI + 0.845 EdI
T: (0.39) (0.77) (10.65)
S = 0.04312 R-Sq = 94.5% R-Sq(adj) = 93.8%

6. HDIV = - 0.059 + 0.0603 TTCI + 0.00808 CGEE
T: (-0.40) (1.11) (4.86)
S = 0.07942 R-Sq = 81.5% R-Sq(adj) = 78.8%

7. HDIV = - 0.189 + 0.243 TTCI - 0.00097 GDP.pc-HDIr
T: (-0.77) (3.79) (-0.33)
S = 0.1296 R-Sq = 50.7% R-Sq(adj) = 43.7%

8. HDIV = - 0.172 + 0.242 TTCI
T: (-0.74) (3.90)
S = 0.1257 R-Sq = 50.3% R-Sq(adj) = 47.0%

الجدول-6: آثار السياحة والتعليم وفجوة الأداء-التنمية على التنمية البشرية عالميا 2007
(حسب فئات التنمية البشرية)

Regression Analysis: HDIV versus TTCI; EdI; GDP.pc-HDIr

1. HDIV = - 0.122 + 0.0867 TTCI + 0.659 EdI -0.000736 GDP.pc-HDIr
T: (-4.65) (10.77) (17.52) (-2.33)
N=125 S = 0.04617 R-Sq = 91.7% R-Sq(adj) = 91.5%

VH-HDI

2. HDIV = 0.464 + 0.0246 TTCI + 0.375 EdI -0.000451 GDP.pc-HDIr
T: (4.80) (3.04) (3.74) (-1.35)
n=36 S = 0.01485 R-Sq = 59.6% R-Sq(adj) = 55.7%

H-HDI

3a. HDIV = 0.509 + 0.0317 TTCI + 0.225 EdI +0.000097 GDP.pc-HDIr
T: (5.87) (2.91) (2.21) (0.26)
n=34 S = 0.02248 R-Sq = 42.2% R-Sq(adj) = 36.6%

3b. HDIV = 0.500 + 0.0314 TTCI + 0.237 EdI
T: (6.38) (2.94) (2.62)
n=34 S = 0.02215 R-Sq = 42.1% R-Sq(adj) = 38.5%

M-HDI

4a. HDIV = 0.359 + 0.0441 TTCI + 0.270 EdI -0.000621 GDP.pc-HDIr
T: (3.39) (2.76) (2.69) (-1.05)
n=28 S = 0.02380 R-Sq = 37.0% R-Sq(adj) = 29.2%

4b. HDIV = 0.405 + 0.0472 TTCI + 0.197 EdI
T: (4.22) (3.01) (2.71)
n=28 S = 0.02385 R-Sq = 34.1% R-Sq(adj) = 28.9%

L-HDI

5a. HDIV = - 0.028 + 0.0946 TTCI + 0.415 EdI -0.000115 GDP.pc-HDIr
T: (-0.28) (2.73) (5.53) (-0.19)
n=27 S = 0.05488 R-Sq = 74.4% R-Sq(adj) = 71.0%

5b. HDIV = - 0.0336 + 0.0969 TTCI + 0.412 EdI
T: (-0.35) (3.04) (5.70)
n=27 S = 0.05372 R-Sq = 74.4% R-Sq(adj) = 72.2%

الجدول-7: آثار السياحة والتعليم وفجوة الأداء-التنمية على الناتج المحلي الإجمالي عالميا 2007
(حسب فئات التنافسية السياحية)

Regression Analysis: GDPI versus TTCI; EdI; GDP.PC-HDIR

TTCI- World

1. GDPI = - 0.411 + 0.155 TTCI + 0.627 EdI - 0.00415 GDP.PC-HDIR
T: (-10.31) (12.71) (10.99) (-8.66)
N=125 S = 0.07011 R-Sq = 87.7% R-Sq(adj) = 87.4%

HTTC-تنافسية سياحية عالية

2. GDPI = - 0.229 + 0.109 TTCI + 0.678 EdI - 0.00231 GDP.PC-HDIR
T: (-1..31) (5.36) (3.74) (-2.99)
n=35 S = 0.03035 R-Sq = 65.0% R-Sq(adj) = 61.6%

MTTC-تنافسية سياحية متوسطة

3. GDPI = - 0.508 + 0.136 TTCI + 0.827 EdI - 0.00433 GDP.PC-HDIR
T: (-3.92) (4.26) (7.53) (-7.27)
n=64 S = 0.07323 R-Sq = 69.3% R-Sq(adj) = 67.8%

LMTTC-تنافسية سياحية منخفضة

4. GDPI = - 0.389 + 0.159 TTCI + 0.579 EdI - 0.00567 GDP.PC-HDIR
T: (-1.41) (1.70) (4.44) (-3.01)
n=26 S = 0.09368 R-Sq = 61.3% R-Sq(adj) = 56.0%

الخارطة-1: أصل السياح ووجهتهم في العالم بحدود العام 2000 بالملايين وتوزع بلدان التنمية البشرية حسب الفئات لعام 2007*

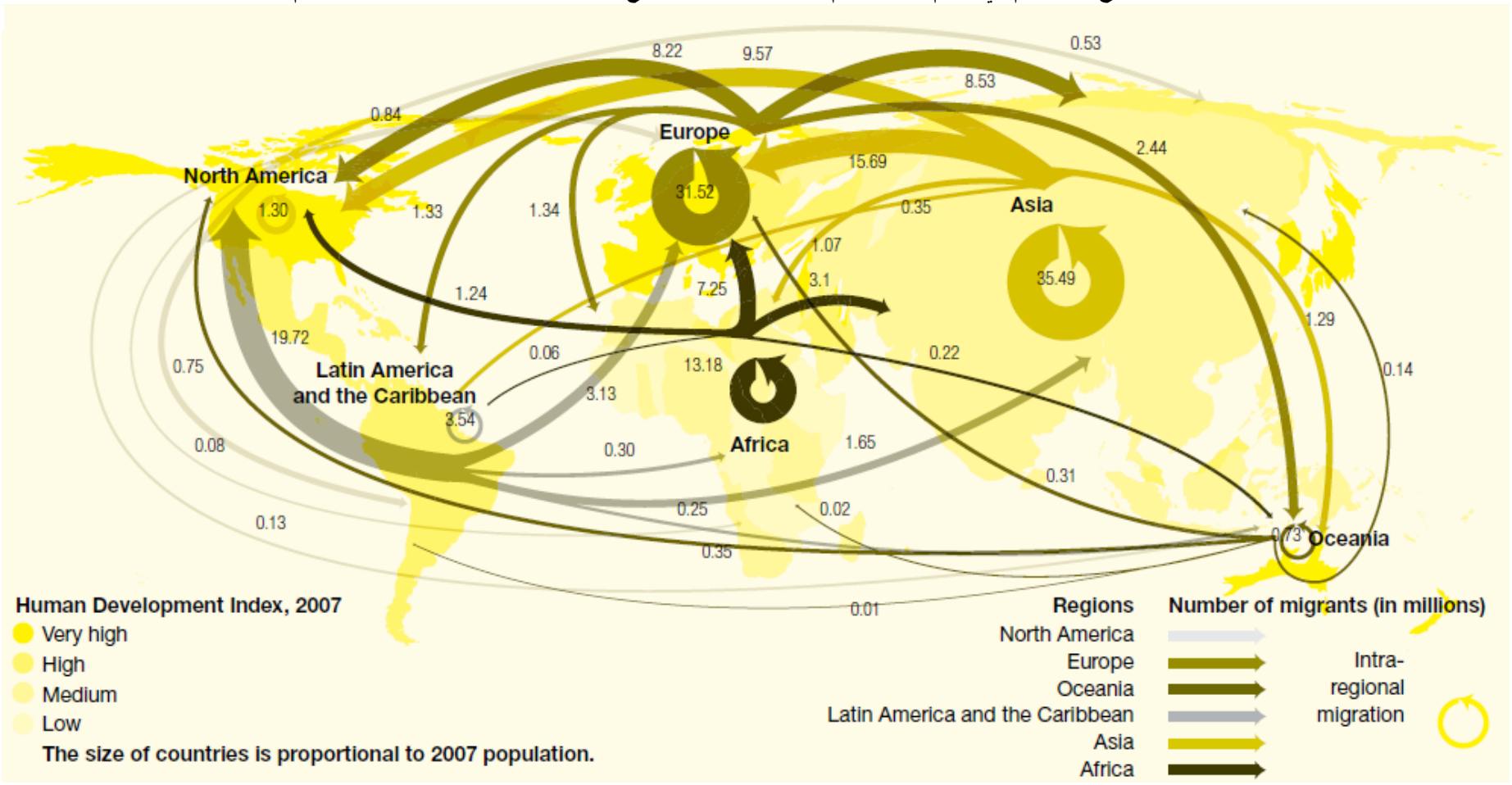

المصدر: ***-UNDP, Human Development Report 2009 " Overcoming barriers: Human mobility and development, New York, 2009, 24.***

* ملاحظة: مساحات البلدان نسبية بحسب حجوم سكانها عام 2007.

الخارطة-2: النزاعات وعدم الاستقرار دافعا لحركة السكان في أفريقيا 2007

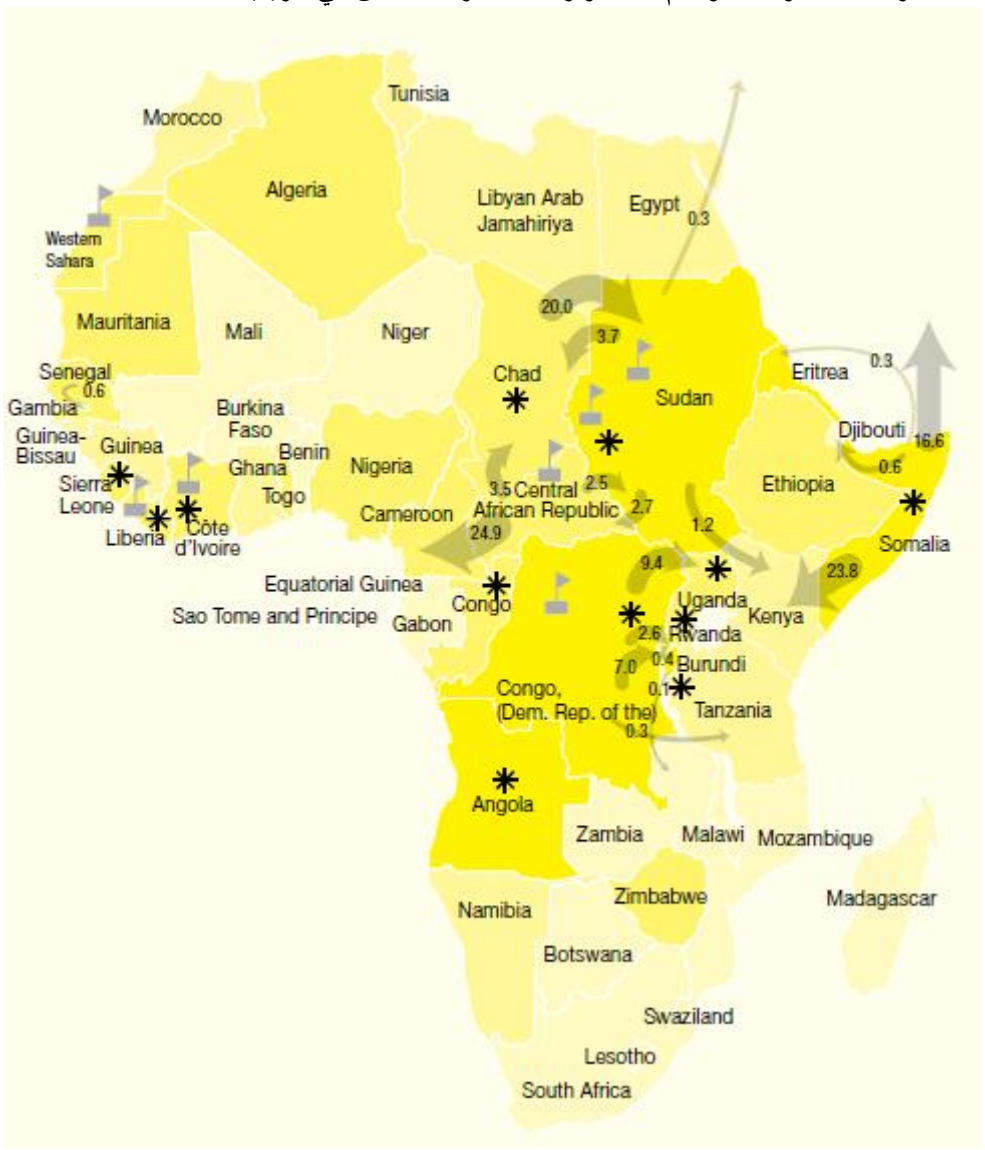

* مناطق الصراع والنزوح في إفريقيا. يعبر السهم عن التدفقات بالآلاف عام 2007 وتلاحظ في السودان والصومال فقط من البلدان العربية وهما غير مدرجتان في عينة التنافسية السياحية. وترسم كثافات اللون الأصفر أعداد النازحين نهاية 2008، وتبدأ باللون الفاتح (صفر-ألف) و(ألف-عشرة آلاف) و(عشرة آلاف-مائة ألف) والغامق (مائة ألف-523032فرد)